فوق الطاولة

د. سعد بساطة

هل «كلشي تمام» في مؤسسة «تورونتو» التعليمية!

يضرب كثير من مديري المؤسسات (خدمية أو إنتاجية) عرض الحائط بالكثير من مبادئ الإدارة (توزيع العمل؛ المراقبة عن بعد؛ توزيع المهام.. الخ)، لذا فهم يرتؤون أن يضطلعوا بأنفسهم لمتابعة موضوع حيوي ما؛ بتشخيص مشاكله المستعصية؛ واستنباط الحلول المناسبة؛ ومراقبة تطبيقها.

نعرض حالة فريدة للتعرف على الاحتياجات، فقد أراد مدير جامعة تورنتو أن يعرف حياة الطلاب انطلاقاً من مبدأ أن الطالب هو محور الجامعة (والسبب الرئيسي هو: هبوط مرتبة جامعته عن مركزها المتقدم بالتقييم العلمي العالمي السنوي).

كان يستطيع تكليف لجان مختلفة؛ للقيام بالمهمة أو أن يؤديها بنفسه، صاحبنا رأى عدم الركون للجان وقرر أخذ إجازة لمدة أسبوع، خلالها يتفرغ للقيام بجولات شملت قاعات المحاضرات والمطاعم والملاعب (وحتى الحمامات)... حتى إنه اكتشف أن نوعية الكراسي ببعض القاعات غير مريحة للجلوس لساعات طويلة، وكذلك رداءة القهوة بأحد مقاهي الجامعة، اعتقد الطلاب (الذين لا يعرفونه بالشكل) أن هذا الشخص هو أحد الطلاب ممن لديهم الشغف بمواصلة الدراسة رغم كبر السن؛ في حين كان هو بدون ملاحظاته من أجل التطوير.

حين يخرج المدير من مكتبه لجولة ميدانية ليتعرف بشكل مباشر على الاحتياجات والمشكلات فهو يستثمر وقته بشكل صحيح ويقوم بمسؤولياته بإخلاص، هذا لا يعني بالضرورة أنه لا يثق بفريق العمل؛ ولكنه يعتبر نفسه جزءاً من هذا الفريق، وهذا رأي قابل للنقاش من خلال التجربة السابقة.

تساؤلاتنا: هل كانت الإجازة هي الأسلوب الأمثل أمامه لتقييم احتياجات الطلاب؟ إذا كان فعلاً يثق بفريق العمل كما أشرنا في المقدمة فلماذا لم يثق بهم في هذه المهمة؟ هل قيام المدير بالمهمة الميدانية مؤشر على امتلاكه مهارة إدارة الوقت؟ تساؤلنا الآن: ما الخطوة التالية للمدير بعد جولته الميدانية؟

قال محللون على مستوى عال: إن سبب هزيمة الجيش المصري في حرب ١٩٦٧ كانت بسبب ركون القائد لأعوانه؛ الذين ما انفكوا يزوّدونه بتقارير تنتهي بعبارة «كلو تمام يافندم»؛ واتضح من الواقع المرير أن لا شيء تمام إطلاقاً.

بالرغم من أن متابعة المدير للعمل الذي يقوم به أعضاء فريقه أمر محوري وأساسي في النجاح، ناهيك عن كونه في صميم مهامه، إلا أن هناك عدداً من الخرافات التي تمنع المديرين من أن يكونوا أقوياء ويقوموا بالمهمة على النحو الأمثل.

ولعل أحد الأسئلة الأكثر شيوعاً التي نسمعها «كيف يمكنني تتبع عمل الموظفين على أساس منتظم؟»، يشعر الكثير من المديرين بأنه لا يوجد وقت كاف لهم لمراقبة تقدم كل موظف بشكل فعال أثناء إكمال عملهم في الوقت نفسه.

وذاك مجرد وهم أو خطأ شائع، ويستأكد أنه من المهم إدراك أن مجرد جلوس شخص ما على مكتبه، والعمل لساعات طويلة، لا يعني أنه يبذل قصارى جهده.

وتبدأ متابعة المدير للعمل بنجاح بإنشاء مجموعة اجتماعات منتظمة وجهاً لوجه؛ إذ تعمل هذه الخطوة وحدها على تحسين قدرة أي مدير بشكل جذري على البقاء مطلعاً على التفاصيل ومحاسبة الأشخاص المقصرين.

من أكثر الطرق فعالية في متابعة المدير للعمل هي ملاحظتهم بعينيه؛ إذ ستخبرك مشاهدة موظف يتفاعل مع أحد العملاء لبضع دقائق عن أداء هذا الموظف أكثر من استطلاعات آراء العملاء. وإذا كنت تواجه صعوبات لمساعدة موظف في النجاح بمهمة معينة فكن قريباً منه أثناء أدائه هذه المهمة.

إذا أخفق كل شيء آخر فابحث عن أي طريقة لترتيب لقاء شخصي. فتلك طريقة مناسبة أيضاً في عملية متابعة المدير للعمل.

يمكنك أيضاً أن تطلب من الموظفين مساعدتك لتتبع إجراءاتهم باستخدام أدوات المراقبة الذاتية مثل: خطط المشروع وقوائم المراجعة وسجلات الأنشطة. فأدوات المراقبة أهم الطرق المستخدمة بمتابعة العمل. يمكن للموظفين مراقبة إذا ما كانوا يحققون الأهداف والمواعيد النهائية المنصوص عليها في خطة المشروع، ووضع الملاحظات في قوائم المراجعة، وتقديم تقرير إلى المدير على فترات منتظمة.

تحقق من عمل موظفيك بعناية على طول الطريق؛ هذا أمر ضروري في عملية متابعة المدير للعمل؛ إذا لم يكن الموظف مسؤولاً عن إنتاج منتج نهائي ملموس فإن مشاهدة عمل الموظف هذا هو نفس الشيء مثل مراجعة العمل الجاري. أما إذا كانوا مسؤولين عن منتج نهائي فتحقق منه على الفور أثناء العمل عليه.

لعل الاستقصاء طريقة أخرى من طرق المتابعة؛ إذ يتوجب عليك جمع المعلومات الاستخبارية، وسؤال العملاء والموردين وزملاء العمل والمديرين الآخرين عن تفاعلاتهم مع موظفين محددين، ثم اطرح دائماً سؤالاً حول عمل الموظف، لا تطلب التقييمات، ولكن اسأل عن الأوصاف. ولا تطلب مرات الظهور ولكن اسأل عن التفاصيل.

ولا تصدق كل ما تسمعه؛ فالبيانات التي لم يتم التحقق منها على الأغلب هي مجرد شائعات.

بيان حول البيان الجمركي

الجمارك: لا وجود لصلاحية معينة للبيان الجمركي لكن هذا لا يعني قبول بيانات منظمة قبل ٢٠١٦

عبد الهادي شباط

أوضحت المديرية العامة للجمارك في بيان لها (حصلت الوطن على نسخة منه) أنه لم يصدر أي تعليمات من المديرية تقول إن للبيان الجمركي صلاحية معينة، سوى التعليمات الصادرة بخصوص حفظ البيانات الجمركية ورقياً والفترة التي تبقى بها لدى الإدارة العامة.

وفي إطار مكافحة ظاهرة التهريب لا يمكن حالياً قبول البيانات الجمركية المنظمة قبل تاريخ صدور الآلية المعتمدة لمنح موافقات إجازات الاستيراد بتاريخ ٢٠١٦/٩/٨ حجة لإثبات نظامية البضائع الاستهلاكية والمحددة الصلاحية فهذا الموضوع يرتبط بإصدار الدليل التطبيقي لمنح إجازات الاستيراد للمستوردات وبطبيعة البضائع المستوردة وصلاحيتها فهو يرتبط بصلاحية البضاعة وليس بصلاحية البيان.

أما بخصوص الآلات الصناعية وغيرها من السلع المعمرة لا يقبل بأي حال من الأحوال أن يقال إن البيان الجمركي انتهت صلاحيته، فعندما تكون هذه الآلات وغيرها من السلع المعمرة مطابقة للبيانات الجمركية من حيث النوع والمنشأ والموديل والأرتكل... إلخ، فهي بضاعة نظامية ولا يمكن مخالفتها، علماً أنه لم يرد إلى الإدارة أي شكوى أو اعتراض بهذا الخصوص وإن موضوع الآلات الصناعية تتم إعادة تكراره باوقات مختلفة رغم وضوح التعليمات وتعميمها سابقاً وتطويرها مؤخراً بناءً على تعليمات رئاسة مجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية حيث أصدرت وزارة الصناعة القرار رقم ٣٣٩ تاريخ ٣٠/١/٢٠٢٣ الذي جعل الموضوع من اختصاص مديريات الصناعة وغرف الصناعة.

وفيما يخص قبول البيان الجمركي واعتبار البضاعة مطابقة للبيانات وبالتالي مستوردة بشكل نظامي فهو موضوع فني ودقيق تتم دراسته من لجان مختصة مشكلة من الجمارك وتتم دراسة كل حالة على حدة وغالباً تتم الاستعانة بخبرة من غرف التجارة أو الصناعة أو الزراعة... إلخ حسب الحال.

وهو يعتمد على تطابق معلومات البضاعة المحجوزة من حيث النوع والصنف والمنشأ والشركة الصانعة والموديل ورقم السيري... إلخ مع المعلومات المصرح بها من صاحب البضاعة بموجب البيان الجمركي مع الوثائق المقدمة من قبله المرفقة بالبيان مع التوصيف المثبت في حقل المعاينة على البيان الجمركي مثلاً لا يمكن قبول بيان جمركي تاريخ ٢٠١٥ لمواد صلاحيتها ٢٠١٨ – ٢٠٢٠ أو لمواد هي منتجات حديثة موديل ٢٠٢٣ ولكن البعض (المخالفين) يقوم بوضع معلومات على البضاعة تتشابه بعض الشيء مع معلومات بيان بتاريخ ٢٠١٥ مثلاً وهذا تلاعب ولا يعطي للبضاعة صفة النظامية ٢٠١٥، وأبواب مديرية الجمارك مفتوحة لاستقبال أي شكوى أو اعتراض وتتم دراسته بكل جدية من المختصين لدينا.

وجاء البيان عن المديرية العامة للجمارك بعد أن نشر الصناعي بسام سلطان شكوى له وضعها في رسم رئاسة مجلس الوزراء والمديرية العامة للجمارك مفادها أن ما نسمعه شي لا يمكن لعاقل أن يقر به وهو أن للبيان الجمركي صلاحية وهو ما لم يسمع عنه في كل دول العالم التي أحتك معها من خلال المخلصين الجمركيين هناك.

مليون ليرة أجرة سيارة النقل من درعا إلى سوق الهال

العقاد لـ«الوطن»: التصدير إلى الخليج بأحسن حالاته وإلى العراق بأسوئها بسبب توجهه إلى أسواق أرخص من سورية

رامز محفوظ

كشف عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الصادرات من الخضر والفواكه إلى دول الخليج تعتبر جيدة وبأفضل حالاتها في حين أن الصادرات إلى العراق بأسوأ حالاتها، مبيناً أن نحو ٤٠ براداً محملة بالبندورة والبطاطا والفواكه المتنوعة تتجه يومياً إلى دول الخليج، في حين يصدر يومياً ٣ إلى ٥ برادات فقط محملة بمادة الأجاص إلى العراق.

وعن أسباب عدم تحسن الصادرات إلى العراق رغم وفرة الإنتاج من معظم أنواع الخضر والفواكه خلال الموسم الحالي وإلغاء المناقلة، بين العقاد أن السبب الرئيسي هو توجه العراق للاستيراد من أسواق مجاورة بديلة وتكلفة الاستيراد منها أقل من سورية وأسعار الخضر والفواكه فيها أرخص من سورية مثل السوق التركي والإيراني والمصري والأردني، مؤكداً في الوقت نفسه عدم وجود أي عوائق في حركة دخول البرادات إلى دول الخليج والعراق.

وبالنسبة لأجور النقل أوضح العقاد أن الأجور التي تدفع للبرادات الذاهبة لدول الخليج والعراق ليست ثابتة وتختلف بين يوم وآخر لأنها ترتبط بحجم الطلب على البرادات وتوفرها، ففي حال كان الطلب كبيراً ترتفع أجور النقل وفي حال كان العكس تنخفض، أما بالنسبة لأجور النقل بين المحافظات فقد ارتفعت منذ نحو عشرة أيام تقريباً بسبب زيادة الطلب على السيارات بالتوازي مع وفرة الإنتاج في المحافظات المنتجة مثل محافظة درعا، فعلى سبيل المثال أصبحت أجرة السيارة التي تنقل الخضر والفواكه من محافظة درعا إلى سوق الهال بدمشق مليون ليرة.

وبخصوص تأثير موجة الحر الشديدة التي تشهدها البلاد حالياً على إنتاج الخضر والفواكه بين عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق أن موجة الحر أثرت في الإنتاج لكن بشكل بسيط وأدت إلى تساقط أزهار بعض أنواع الخضر مثل البندورة والخيار والكوسا لكن بنسبة قليلة، في حين لم يكن لها أي تأثير على أسعار الخضر والفواكه باعتبار أن المواد متوفرة وبكثرة نتيجة الإنتاج الوفير، مبيناً أنه مع انتهاء موجة الحر من المؤكد سيتحسن الإنتاج ويعود كما كان عليه قبل موجة الحر.

قريباً بولمانات جديدة لـ«السورية للنقل والسياحة» في الخدمة

مدير عام الشركة لـ«الوطن»: منشآت سياحة شعبية جديدة في الخدمة قريباً

استطعنا إيجاد الحلول لتخفيض الأسعار

محمد راكان مصطفى

أكد مدير عام الشركة السورية للنقل والسياحة فايز منصور منح موافقة من المجلس الأعلى للاستثمار واللجنة الاقتصادية لشراء الشركة لـ٤٥ بولماناً من قياسات متنوعة ليتم وضعها في الخدمة لنشاط الرحلات السياحية والمساهمة في نشاط النقل الجماعي بين المحافظات.

منصور بيّن أنه تم شراء ٧ بولمانات حالياً كمرحلة أولى سيتم وضعها في الخدمة خلال فترة زمنية قريبة جداً بعد الانتهاء من إجراءات التسجيل لدى مديرية النقل بدمشق وتنفيذ رحلات نقل داخلي بين المحافظات (دمشق- حلب- طرطوس- اللاذقية) ورحلات المجموعات السياحية، وسيتم تدريجياً استكمال بقية الأعداد التي تمت الموافقة على شرائها لوضعها في الخدمة بشكل تدريجي.

ولفت إلى أنه تمت صيانة عدد من البولمانات وتشغيلها من قبل الشركة بشكل مباشر أو عبر التأجير للغير في الرحلات السياحية والفعاليات التي تكلف الشركة بتنفيذها.

من جهة أخرى بيّن منصور أنه وفي ظل غلاء الأسعار استطاعت الشركة إيجاد الحلول لتخفيض الأسعار، ولاسيما منشآت المبيت لأوسع شريحة من المواطنين بأسعار مقبولة وتشجيعية.

وأوضح منصور أن الشركة تقوم حالياً بإعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى من أعمال مشروع القسم الشرقي من موقع الكرنك- شاطئ الأحلام- طرطوس بحيث تتضمن أعمال المرحلة الأولى الفعاليات، إعادة تأهيل وإكساء الشاليهات «عدد ٢٠» والموقع العام المحيط بها وإضافة وحدات مبيت جديدة خشبية، مواقف سيارات، مبنى إداري خدمي.

ونوه المدير العام بأن النزلاء المقيمين في مشروع الكرنك القسم الشرقي يستفيدون من جميع الخدمات الشاطئية والترفيهية الموجودة في القسم الغربي عبر ربط وتكامل الخدمات بين الموقعين، وذلك ليكون جاهزاً لوضعه في الخدمة بأقرب وقت ممكن.

وأضاف قائلاً: وحيث إن مشروع منتج لابلاج وادي قنديل يعتبر من المشاريع الرائدة في مجال الشواطئ المفتوحة والسياحة الشعبية، تقوم الشركة حالياً بتنفيذ فندق في موقع المشروع نفسه من مستوى نجمتين بسعة ٣٠ غرفة وسويت إضافة لأعمال التوسعة في الموقع العام وتجهيز مسبح كبير بمواصفات عالية مجهز بنظام فلترة مع تنفيذ شاليهات خشبية جديدة ووضعها في الخدمة خلال الموسم الحالي.

وأشار منصور إلى مشاركة الشركة مع الشركة السورية العربية للفنادق والمؤسسة الوطنية لخدمات النفط في إعادة تأهيل واستثمار فندق البادية. بمساحة إجمالية للفندق ١٨ ألف متر مربع متضمناً ٤٨ غرفة و٥ أجنحة و٣ كتل بنغالوهات تضم ٨ غرف و٧٨ شقة و٣ نقاط إطعام ومسبح وقاعة متعددة الاستعمالات.

ولفت المدير العام إلى أن الشركة تملك عدة مواقع موزعة على الساحل السوري وفي الداخل، منها منتجع الكرنك العائلي- شاطئ الأحلام- طرطوس، يتألف من قسمين شرقي وغربي وتعود ملكيته إلى وزارة السياحة ومجلس مدينة طرطوس، ومنتجع بلوبي طرطوس- شاطئ الأحلام- طرطوس، وفي محافظة اللاذقية منتج لابلاج العائلي- وادي قنديل محافظة اللاذقية، ومشروع لابلاج ٢ شاطئ الرمل العائلي، وأضاف: وفي محافظة القنيطرة منتزه الجولان السياحي على بحيرة سد المنطرة، الذي يعتبر من مشاريع التدخل الإيجابي التي كلفت بها الشركة للمساهمة في إعادة محافظة القنيطرة إلى الواجهة السياحية وإقامة رحلات سياحية إليها لتنشيط الحركة السياحية وتطوير المنطقة وذلك بأسعار رمزية مع توفير فرص تشغيل اليد العاملة فيها.

وحول المعايير التي اتبعت في تحديد أسعار الخدمات أوضح مدير عام الشركة أنه يتم احتساب التكاليف المباشرة من تكاليف التشغيل والصيانة اليومية والصيانة السنوية وتكاليف حوامل الطاقة (مياه- كهرباء- وقود للمولدات) مع احتساب التكاليف غير المباشرة من رواتب وأجور وبدلات استثمار الموقع ومراعاة نسبة الأشغال الوسطية سنوياً، ليتم بعدها تحديد أجور الخدمات والتكاليف بالحدود الدنيا كون مشاريع الشركة تعتبر من مشاريع التدخل الإيجابي لتكون مقبولة وفي متناول أكبر شريحة ممكنة من المواطنين.

ولفت منصور إلى أن الشركة تقوم عبر مؤسسة الكرنك بتنظيم رحلات سياحية داخلية وفق برامج متكاملة داخل سورية إلى مواقع الشركة وعلى بولمانات الشركة لمحاولة تخفيض كلف برامج الرحلات السياحية الداخلية من إقامة ونقل لتكون في متناول أكبر شريحة من المواطنين، بالإضافة لقيام الشركة بتنفيذ عدد من الفعاليات والأنشطة المدعومة.

معظم إجازات الاستيراد للمواد الغذائية

حزوري لـ«الوطن»: الحرب فرضت الانتقال من تسهيل التجارة الخارجية إلى إدارتها

«التجارة الخارجية» لـ«الوطن»: أكثر من ١٨ ألف إجازة استيراد خلال ٢٠٢٢

نوار هيفا

لا يمكن النظر لإجازات الاستيراد مجرد وثيقة يحصل خلالها المستورد على مواده الأولية فحسب، بل هي تتعدى ذلك لتكون مجال دراسة بيانية لنمو اقتصاد البلاد عبر بياناته المقدمة ومن خلال نوعية المواد المستوردة وحجمها.

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب الدكتور حسن حزوري بيّن أنه لا بد من القول إن ازدهار اقتصاد دولة ما في وقتنا الراهن، ونموها الاقتصادي يتمان من خلال تجارتها الخارجية المتمثلة بعمليتي الاستيراد والتصدير.

وأكد الدكتور حزوري في تصريح خاص لـ«الوطن» أن التصدير يتمثل بعملية إنتاج السلع والخدمات في بلد مُعين بغرض بيعها في بلد آخر، ونشأ مصطلح الاستيراد والتصدير من الكلمات اللاتينية Ex و Portare. أما الاستيراد فهو عكس التصدير وهو أن تقوم دولة بشراء سلع وخدمات من بلد آخر، وعادةً ما تكون سلعاً وخدمات غير قادرة على تصنيعها وإنتاجها محلياً بكفاءة أو بكميات كبيرة.

ولفت د. حزوري إلى أن التصدير مجرد طريقة واحدة تستخدمها الشركات لتأسيس وجودها في اقتصادات خارج بلدها الأصلي، موضحاً أن الاستيراد والتصدير أو التجارة الخارجية هي عملية البيع والشراء التي تتم خارج حدود الدول – سواءً عبر الشركات الحكومية أم الشركات الخاصة، بغرض التجارة أو بغرض سد العجز في سلعة من السلع الأساسية – ولا يزال الميزان التجاري المتمثل بالاستيراد والتصدير أحد أهم مصادر إيرادات الدول.

وبيّن أنه انطلاقاً من ذلك يمكن تعريف كل من اجازة الاستيراد والتصدير على الشكل التالي: إجازة الاستيراد هي تصريح يصدر عن سلطة حكومية لمستورد ما تسمح له بموجبه بإدخال كميات محددة من بضائع وسلع محددة، لا يمكن استيرادها إلا بمثل هذه الإجازة.

وأكد د. حزوري أن إجازة الاستيراد تتيح التأكد من استيفاء متطلبات ما قبل الموافقة وكذلك متطلبات الصحة والسلامة الإجبارية، حيث تسمح الرخصة بضبط ومراقبة حركة التجارة عبر الحدود الوطنية، أما إجازة التصدير فهي وثيقة حكومية تسمح لجهة ما بتصدير بضائع محددة إلى بلد معين، كما أن إجازتي الاستيراد والتصدير هما جزء أساسي من نظام التجارة الخارجية لكل بلد.

وبالحديث عن سورية بيّن حزوري أن الحرب فرضت على الحكومة السورية وخاصة على وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تغييراً مهماً بأولويات التجارة الخارجية تمثلت بالانتقال من تسهيل التجارة الخارجية إلى إدارة التجارة الخارجية، المتمثلة بإعطاء أولويات في المزايا والتسهيلات لتأمين متطلبات الإنتاج، وفق ما تؤكده وزارة الاقتصاد على الشكل التالي: المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وخطوط الإنتاج والتجهيزات، تأمين استمرار توافر المواد والخدمات الأساسية، تحقيق متطلبات الأمن الدوائي واستكمال ما يتم إنتاجه محلياً.

وأشار إلى أن سياسة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تقوم على منح إجازات الاستيراد لتعكس هذه الأولويات، ومن المفترض أن تتكامل مع أولوية اقتصادية أساسية ترتبط بالسياسة النقدية وهي استقرار سعر الصرف وتعزيز احتياطيات مصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي وحماية الليرة السورية؛ ولكن للأسف لم تتمكن هذه السياسة من ضبط سعر الصرف ولا من حماية الليرة السورية، والمسؤولية هنا لا تتحملها وزارة الاقتصاد وحدها بل اللجنة الاقتصادية والحكومة، نتيجة سياسات تتعارض وأدوات السياسة النقدية.

ولفت حزوري إلى ما تحدثت عنه وزارة الاقتصاد بأن إدارة سياسة تجاه التجارة الخارجية كانت لتخدم زيادة القدرة الإنتاجية وخاصةً التصديرية وإدارة تدفق المواد إلى السوق ووفق معايير العرض والطلب، حيث إن معظم التصدير كان لمنتجات زراعية وعلى حساب حاجة السوق الداخلي، ما أدى إلى رفع الأسعار، ويتحمل المواطن المستهلك عبء التصدير، من دون أن يستفيد المنتج (الفلاح)، بل معظم فروق الأسعار ذهبت للوسطاء من التجار والمصدرين.

ووفق بيانات التجارة الخارجية التي حصلت عليها «الوطن»، بلغ عدد إجازات وموافقات الاستيراد الممنوحة في عام ٢٠٢٢ عن طريق مديريات الاقتصاد والتجارة في المحافظات ودوائر المنح في هيئة الاستثمار السورية والمدن الصناعية ١٨,٦٦٤ إجازة وموافقة، في حين بلغ عدد الإجازات والموافقات الممنوحة في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، ٨,٧٠٣ إجازات وموافقات، مع التنويه بأن أعلى نسبة للمنح كانت في مديريتي الاقتصاد في دمشق وريفها ومديرية الاقتصاد في حلب.

أما عن أنواع هذه الإجازات فأوضحت التجارة الخارجية أنه وعلى اعتبار أن سياسة ترشيد المستوردات المتبعة تعتمد على جملة من المبادئ المتمثلة بمنع استيراد المواد الكمالية، والحد ما أمكن من استيراد المواد والسلع المصنعة محلياً إلا في حال عدم كفايتها، وتوفير المتطلبات الأساسية للإنتاج الصناعي والزراعي، وتأمين المواد الغذائية والدوائية الضرورية لحياة المواطن فنجد أن أنواع الإجازات الممنوحة كانت لمستلزمات الإنتاج الصناعي ١٠,٧٢٨ إجازات وموافقات في عام ٢٠٢٢ و٥,١١٣ إجازات وموافقات في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، في حين أن الإجازات الممنوحة للمواد التجارية التي لا توجد لها بدائل محلية بلغت ٦,٦٤٣ و٣,٠٤٧ إجازات وموافقات في عام ٢٠٢٢ والنصف الأول من عام ٢٠٢٣ على التوالي، وقد بلغت الإجازات الممنوحة لمستلزمات الإنتاج الزراعي ٨٠٩ و٢٤٧ إجازة وموافقة في عام ٢٠٢٢ والنصف الأول من عام ٢٠٢٣، وكذلك بلغت الإجازات للمواد الغذائية الأساسية ٤٨٤ و٢٩٦ إجازة وموافقة في عام ٢٠٢٢ والنصف الأول من عام ٢٠٢٣.